

## الجامعة و التنمية تأثير أم تأثير ... ؟

الدكتور : شعباني مالك

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب و العلوم الإنسانية

جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

### Abstract

*The importance of university an its positive and effective role in development (in its different sides) make it in the first position in all the countries of the world “the developed and undeveloped” ones, because university, today and earlier could make big changes in all the domains, and it doesn't work in an empty social and cultural bodies.*

*It has got deferent romes which are in reality ârt of its nature, they nature and the vivid role that comes from its cultural equipment and other educational domain.*

*It is, finally, limited by the content of messages that it comes report, as well as, by the honesty of the content from one hand by its resssources by the other hand*

### ملخص:

إن أهمية الجامعة ودورها الإيجابي والفعال في التنمية بمختلف جوانبها ، جعلها تحتل الصدارة في مختلف بلدان العالم المتطورة والنامية على السواء ، ذلك أن الجامعة اليوم وفيما مضى قادرة على إحداث تغيرات كبيرة في شتى المجالات وهي لا تعمل في فراغ اجتماعي وثقافي ، فإن لها مهامات هي في الأساس جزء من طبيعة وجودها والتي منها: التربوية، والاجتماعية و الثقافية ، ... وهو ما جعلها تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها.

كانت الجامعة ولا تزال تحتل مكانة رائدة في المجتمع ، وتمثل قمة الطموح للأجيال الصاعدة، لاسيما تلاميذ المراحل الإعدادية والثانوية كما تمثل حلما يراود كل فتى وفتاة ، باعتبار أنها تحتل مكانة مرموقة في سلم القيم الاجتماعية ، لأن صورة الجامعة تشكل في المخيال الاجتماعي رمز للعلم والمعرفة ، والرقي والتطور والازدهار، ومصدر تحرير وخلق وإبداع أفكار جديدة .

إن أهمية الجامعة ودورها الإيجابي والفعال في التنمية بمختلف جوانبها ، جعلها تحتل الصدارة في مختلف بلدان العالم المتطورة والنامية على السواء ، ذلك أن الجامعة اليوم وفيما مضى قادرة على إحداث تغيرات اجتماعية...وهي لا تعمل في فراغ اجتماعي وثقافي ، فإن لها مهامات هي في الأساس جزء من طبيعة وجودها والتي منها التربوية والاجتماعية و الثقافية والتعليمية...، وهو ما جعلها تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها.

في أتون هذا الطرح ، تأتي هذه المساهمة المتواضعة – والتي لا ندعي شمولها وإحاطتها بجميع عناصر الموضوع الرئيسية – لنقف على علاقة الجامعة بالتنمية، وأثر وتأثر كل منهما بالآخر.

تحتل الجامعات في مختلف بلدان العالم محل الصدارة، وتحتل هذه المكانة المميزة والمرموقة خاصة في البلدان المتقدمة التي أثبتت لها التجارب الميدانية أن مردودية تفوقها اليوم يعود الفضل فيه إلى تلك المنابر الحرة التي كانت ميدانا للحوار الجاد، وحقلا للتجارب، ومصدرا أساسيا من مصادر الانتقاء والاختيار لأنجع الأفكار البشرية، لذا كانت، وما تزال، وستظل

الجامعات بالنسبة لرجل العالم المتقدم والإنسان الواعي هي القلعة الأمامية التي منها يتم التخطيط، والتحضير لتجاوز الخطوط الأمامية، وطرق بوابات جديدة في عالم الكشوفات والاختراعات، وتنظيم أساليب حياتية على منهاج ذوقي متميز يشكل في مجموعه ما يسمى "بالعرف الحضاري" الذي يفرز ذلك الإنسان الذي ننعتة بالإنسان المتقدم، أو الرجل المتحكم في وسائل التنمية<sup>(1)</sup>.

إن الصراع على مختلف جبهات الفكر هو أرقى الصراعات التي خاضتها وتخوضها البشرية منذ فجر حياتها، وذلك لقلب موازين القوى والتنافس من أجل احتلال مراقبي الصدارة، والظفر بما يضمن الرفاهية والتفوق لجبهة على حساب أخرى، أما الحديث، أو لهجة الحوار التي تحاول جاهدة أن تقنع بفرضية ضرورة الحوار المتكافئ، وتقسيم المردودات تقسيما عادلا مع احترام العلاقات بين بلدان غير متكافئة القوى، فإن مثل هذه المساعي الرومانسية تبقى بمثابة الرواسب الأسطورية الكامنة في الذهنيات المحبطة التي تجد عزاها اليوم في طوباوية ما تنفك تزعج المنابر الدولية لتسمع من به صمم، لكن قانون الحياة يظل متجاهلا مثل هذه الأصوات النشاز النازحة، ويقابلها تقريبا بما يمكن أخذه كمثال "صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة"<sup>(2)</sup>.

إن ما بلغته البشرية من التقدم التكنولوجي خلال القرنين الأخيرين، يعادل بلا شك ما أنجزته خلال تاريخها الطويل، أو يفوق، ولم تبلغ البشرية ما بلغته من التقدم إلا بفضل التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلوم والمعرفة، والتي كانت الجامعة ولا تزال المحرك الأساسي لها.<sup>(3)</sup>

وتعتبر مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في كثير من الأقطار أحد المقاييس الرئيسية لقياس تقدم الأمة، ومسايرتها ركب الحضارة والتقدم العالميين، ولقد أدت الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في كثير من الدول المتقدمة وخلال العقدين الماضيين على الأخص دورا رئيسا في قيادة حركة التقدم العلمي والثورة التكنولوجية، وإغناء التراث الحضاري بمزيد من الاكتشافات، والدراسات التي ترجمت إلى مشاريع تنفيذية أفادت البشرية عامة، واستطاعت هذه المؤسسات تطوير نفسها ضمن معطيات هذه الثورة، ومتطلباتها بما يحقق لها مزيدا من التقدم والنمو، وليس بالمستغرب أن نجد الأموال الكبيرة ترصد لإحداث الكليات الجديدة، وتطوير الجامعات القائمة، والتركيز على العلوم الحديثة، والأبحاث المتطورة، والمناهج المركزة(4).

وهذا دوما لتكريس الهيمنة، والسيطرة على بلدان العالم الثالث، واحتوائه وابتلاعه، فمما لا شك فيه أن العالم المتقدم اليوم يزحف نحو ابتلاع العالم المتخلف على جبهات ثلاث، جبهات تعد مخاضا طبيعيا انبثق من أعلى منابر الفكر ليجسد على أرضية الواقع بمسميات ثلاثة هي: التفوق الاقتصادي، والتفوق الثقافي والتفوق النووي، وهذه الكاسحات الثلاث يتولى قيادتها الفكر، والفكر وحده ليوجهها نحو ضمان شرعية الاستغلال وأحقية الغزو، وضرورة القهر والتحدي لكل من هو خارج دائرة هذا الأخطبوط "الأوروأمریکی مركزي" الذي يرى من حقه أن يأكل ويهضم، ويتمثل، ومن حقه أيضا أن يطرح الفضلات التي اختار لها المواقع الاستراتيجية لرميها، حتى تكون بمثابة القواعد الأمامية التي يسخرها ساعة تحرك دواليب آلياته، لذا لم يكن مخطئا إطلاقا أحد المشرعين الكبار في أمريكا اللاتينية حين نعت

هذا الزحف الجشع بقوله: "إنه لأمر عجاب اليوم أن ننتظر الدواء من المصادر التي تصدر لنا الداء"، فتصبح إذا فكرة ما يسمى بالتحول التكنولوجي بدون تبعية، أو التصدي لغزو الأقمار الصناعية والوقوف في وجه الاكتساح الفكري بإمكانيات ذاتية كرصيد الأخلاقيات، والنظم الحضارية المحفوظة في المكتبات، والوثائق هي ضرب من الوهم المبطن بذهنية الفروسية القديمة التي لا ترى مانعا من أن تلتحف السماء، وتفترش الأرض عند الضرورة. (5)

ونظرا للدور البالغ الذي لعبته الجامعة في تحقيق التطورات الهائلة في دول الشمال المتقدمة فقد سعت مختلف دول الجنوب إلى إنشاء جامعاتها وتطويرها وتزويدها بشتى الإمكانيات المادية والبشرية، والتنظيمية، وتنافست الجامعات في مشارق الأرض ومغاربها، ومع مر العصور والأزمنة، على إنجاز السبق في مختلف ميادين العلم والمعرفة، وبهذا أصبحت الجامعة بحق قمة العلم، ومنار الفكر، ورمز التطور في كافة المجتمعات، مهمتها الأساسية: إنتاج وتطوير المعرفة وقابليات، وقدرات الأفراد في المجتمع. (6)

ولكن على دول العالم الثالث إذا أرادت مسايرة الركب في ظل العالم الأحادي القطب والعولمة بكافة تجلياتها، وحتى تتمكن من رفع تحدي ظروف الحياة المعاصرة أن تكيف تسيير جامعاتها وبرامجها ومناهجها وفق احتياجات السوق بقطاعيه الإنتاجي والخدمي. (7)

إن الحقيقة الماثلة أمامنا اليوم (تخلفنا عن الركب الحضاري)، تدفعنا إلى ضرورة الطرح الجدي لمسألة البحث العلمي في بلداننا إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في عالم القرن 21م، وعلينا التفكير في كيفية ردم الهوة بيننا،

وبين العالم المتقدم في هذه المسألة، وذلك بوضع الميكانيزمات والحلول الواقعية والعملية لحل هذه الإشكالية.

ولكي نضع الحلول لابد من معرفة وضعية البحث العلمي في بلداننا، فمثلا الوطن العربي ومنه الجزائر لا يخصص سوى 0,27% من دخله القومي للبحث العلمي مقابل 3% في البلدان المتقدمة. وتخصص عدوة المسلمين التقليدية إسرائيل 2,5% لذلك.<sup>(8)</sup>

وفي هذا الصدد أكد الدكتور "فاروق الباز" رئيس مركز أبحاث الفضاء بجامعة "بوسطن" الأمريكية سقوط شعارات كبرى كانت سائدة في الماضي أثرت بشكل مباشر وخطير على نهضتنا العلمية مثل: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" حيث كانت كل موارد البلاد توجه للتسليح العسكري، وقال الباز في برنامج على انفراد تبثه قناة "سي أن بي سي"... أن إسرائيل تنفق ما يزيد عن أربعة بالمائة (4%) من ميزانيتها على البحث العلمي، وهو ما يعادل 14 مليار دولار سنويا، أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة على البحث العلمي، وأكثر مما تنفقه مصر بنحو عشر مرات في حين لا يزيد ما تنفقه الدول العربية مجتمعة عن 0,02% من إجمالي ميزانيتها<sup>(9)</sup>، وهذا الإنفاق يمثل أربعة في الألف من الدخل القومي، وهي نسبة ضئيلة لا تقارن بما تنفقه كوبا (1,3%) أو اليابان (حوالي 3%)<sup>(10)</sup>.

وفي نفس السياق كذلك تقرير حول الجامعات في العالم أن هناك 500 جامعة تحتل الصدارة في العالم من حيث المردودية العلمية، وأغلب هذه الجامعات تقريبا أمريكية، ثم بعدها في الترتيب الأوروبية والآسيوية، والمثير في هذا التقرير أنه في نفس الوقت الذي وجدت اثنتان من الجامعات التركية

وخمسة جامعات إسرائيلية مكانها من بين الخمسمائة جامعة الأفضل في العالم، لم نجد أثراً ولو لجامعة عربية واحدة بالرغم من وجود آلاف منها بالاثنتين والعشرين دولة عربية، وهذا في الحقيقة يعكس درجة الخواء العلمي أو غياب الجدية في تشجيع البحث، حيث لا تخصص ولا دولة عربية واحدة الميزانية الأدنى للبحث العلمي البالغة 1% من المنتج الداخلي الخام حسب معيار اليونسكو العالمي، وتعتبر الجزائر في ذيل الأمم ضمن هذا المجال، لكن لا حياة لمن تتنادي<sup>(11)</sup>!!

والغريب في الأمر أن الشمال المتقدم بنى قوته على هجرة العقول من بلداننا إلى بلدانهم، فمثلا الوطن العربي يملك 700 ألف مهندس، 250 ألف منهم موجودين في الخارج أي أكثر من عدد المهندسين في كل من فرنسا وألمانيا - حسب أنطوان زحلان في مقال له بعنوان: "العرب والعلم والتقانة - المختص في هذا المجال، ومن المفارقات فإن البلدان العربية تتفق 30% من ميزانيتها على التعليم، لكن نتيجة كل ذلك هي خدمة الغرب بسبب هجرة هذه العقول المتكونة، فمثلا نجد 700 حامل دكتوراه في المغرب الأقصى يشتغلون في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS بفرنسا، وقد أنفق على كل واحد منهم (100) ألف دولار من طرف المغرب الأقصى، ويقول تقرير لـ CNUCED صدر في 20 مارس 1990 إن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا حققت لوحدها ربحا صافيا بـ: 50 مليار دولار بفضل هجرة العقول إليها، هذا ما يجعلنا ما نتساءل من يساعد الآخر علميا؟ فهل الغرب هو الذي يساعدنا أم نحن الذين نساعد به فعل طردنا لعقولنا وباحثينا؟<sup>(12)</sup>

إن بلداننا لا تساعد الغرب علميا فقط بتكوينها علماء وباحثين ثم

تطردهم إلى الغرب بفعل عوامل عديدة، بل إن بلدان العالم الثالث ومنها بلداننا الإسلامية هي التي تمول البحث العلمي في الغرب، وذلك من خلال إنفاقها أموال باهضة في شراء الأسلحة، فقد أنفق الوطن العربي لوحده في ذلك ألف مليار دولار ما بين عامي 1970 و 1990، وقد أثبتت الإحصائيات أن 25% من قيمة صادرات الأسلحة في الغرب تتفق في البحث العلمي، ولهذا السبب فمن مصلحة الغرب إشعال فتيل الصراعات الحدودية بين بلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى الحروب الأهلية التي تفتك بالكثير من هذه البلدان، وكل هذا بهدف توسيع أسواق السلاح وتدمير البطالة لديه لأن 200 مليون عامل يشتغلون في الصناعات العسكرية بالغرب، كما أن 40% من الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية هو في المجال العسكري.<sup>(13)</sup>

ونعتقد أن الحل يبدأ من إطلاق الحريات العامة وإقامة ديمقراطية حقيقية تتعايش فيها كل التيارات مما يسمح للمفكر والباحث بالعودة إلى بلاده مهما كان اتجاهه الفكري والسياسي، ويجد مناخ الحرية الضرورية للبحث العلمي والفكري، وأكثر من هذا فإنه من الضروري إعادة النظر في مقاييس الصعود الاجتماعي، فيكون العلم والمعرفة هو المقياس الوحيد لهذا الصعود... والامتيازات في المجتمع.<sup>(14)</sup>

إن حال البحث العلمي [عندنا]... لا يسر، ويحتاج إلى تناول جاد لمشكلاته، سواء من حيث التمويل والموارد أو البنية المؤسسية أو تأهيل العلماء، أو فرض معايير أخلاقية صارمة، وقبل كل شيء نحتاج إلى وعي مجتمعي بقيمة العلم... وما يمكن أن يسهم به في حل مشكلات المجتمع.<sup>(15)</sup>

و ما يمكن قوله إن البحث العلمي في بلادنا العربية والإسلامية على حد سواء يعرف أزمة حقيقية، ومفهوم الأزمة في العقل العربي يرتبط بالانطباعات السلبية، وهذا الأمر مبرر بطبيعة الحال، لكنه غير كاف، فعلماء السياسة يعلموننا أن الأزمة مفهوم تطوري، يقبل الانفراج والحل كما يقبل الزيادة والتفاهم، وعندما نعالج قضية مصيرية مهمة مثل قضية البحث العلمي في الوطن العربي علينا أن نقوم بذلك من منطلق العمل على منع التدهور، والبحث من آليات تصحيح المسار والانطلاق نحو الأفضل بدلا من الحديث عن المشكلات والمعوقات، على الرغم من عدم نكرانها، إننا في حاجة إلى أن نتبنى في كل أمورنا هذا المدخل الإيجابي، الذي يتفاعل مع الواقع، محاولا تجاوزه برؤية مستقبلية طموحة تستحقها أمتنا، وتوجب علينا البحث عن حلول ممكنة لمواجهة الإشكالات والتحديات التي أدت إلى هامشية العطاء العلمي العربي وغيابه عن الساحة لمدة طويلة. (16)

وعلى الرغم من المحاولات التي تبذل في منطقتنا العربية لتشجيع البحث العلمي والعلماء [وتدارك ما فات]، وهي محاولات تستحق الإشادة، فإن الأمر الأكثر أهمية يكمن في توفير المناخ العلمي، ذلك الذي لا يزال يستحوذ على قدر ضئيل من الاهتمام، حتى بعد أن باتت الدعوة إليه من البديهيات المعروفة، لخلق نهضة علمية عربية شاملة.

وفي زمن كالذي نعيش فيه لم يعد أمام من يحاول النهوض بمجتمعاتهم إلا التعايش مع ما يمر به العالم من تداعيات وإنجازات الثورة العلمية الهائلة والسعي الجاد إلى البحث عن موطئ قدم فيه وإلا فإننا سنجد أنفسنا في النهاية، في أقصى الهامش وأبعد عما يمت للعصر وشروط دخوله بصلة، لدخول و التي من بينها تشجيع العلم وتحفيز العلماء، لكنها في الوقت

نفسه تحتاج وبشدة إلى اقتناع بضرورة توفير المناخ العلمي أولاً<sup>(17)</sup>. وإلى هذه النقطة بالذات يشير فاروق الباز ويركز عليها إضافة إلى نقاط أخرى، حيث يقول: "وعلى الدول العربية التي تشهد نموا اقتصاديا ملحوظا في الأعوام الأخيرة توجيه جزء من تلك الأموال لتمويل عمليات البحث العلمي لأهميتها القصوى بالنسبة لمسيرتها التنموية وتقليص الفجوة العلمية والصناعية والتكنولوجية مع دول العالم المتقدم". ودعا الدكتور الباز إلى ضرورة التركيز على إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية في كافة أقطار الوطن العربي، كون تلك المنظومة المحرك الرئيس لعمليات التنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وعلى حكومات العالم العربي خلق الكوادر العلمية القادرة على قيادة المسيرة التي تشهد انطلاقة هائلة في دول مثل: كوريا الجنوبية، والهند وتركيا التي بدأت في مسيرة النهوض مع الدول العربية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

وقال الباز إن توفير مناخ مناسب من الحرية العلمية للعلماء العرب العاملين في الغرب حاليا قد يشجعهم على العودة إلى أوطانهم، ونقل خبراتهم العلمية للأجيال الجديدة، والمشاركة في عمليات النهضة والتنمية الاقتصادية، حيث سقطت ورقة التوت الأخيرة التي تقول إن البحث العلمي في العالم العربي يمثل أمنا قوميا، وقال فاروق الباز إن الإنفاق على الأبحاث العلمية في المجالات العسكرية يعادل أربعة أضعاف مما ينفق على الأبحاث العلمية للأغراض المدنية، وذلك كون الشركات العسكرية الكبرى تمتلك أموالا تمكنها من الإنفاق على خططها ومشاريعها العلمية لخدمة أغراضها التي

تستهدف بالدرجة الأولى تصنيع أسلحة يمكن بيعها وتسويقها عالمياً، وذكر أن مركز الأبحاث الذي يعمل به في جامعة "بوسطن" يقوم بإعداد دراسات لحساب بعض الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بالمياه الجوفية وكيفية الاستفادة منها، وتدريب الكوادر العلمية العربية على التعامل مع تلك المشاريع في دول مثل: الإمارات وسلطنة عمان ومصر<sup>(18)</sup>.

إن ميدان التسابق اليوم هو ساحة للكبار وللأغنياء فقط، ومن أراد أن يدخل اللعبة فعليه أن يكون في مستوى الكبار أو حليفاً ضرورياً لأحد معسكراتها، أو ذليلاً يعيش على فضلات ما تطرحه هذه الآلة من غثاء مدمر للذات والشخصية، أما إذا أراد أن يكون في المقابل فعليه أن يكون قد اختار لمصيره منهاجاً واضحاً يطرح البدائل التي تدحض فرضية الاحتواء، والهيمنة التي تنادي بها القوى الكبرى<sup>(19)</sup>.

ومن هذه المقدمات المفروضة يتوجب على البلدان الساعية إلى طريق الخلاص من التبعية أن تعي المواقع الأكثر إستراتيجية لمجابهة، أو تحاشي الوقوع في طريق كاسحات النفوق ومن هنا يأتي دور الإنسان - الفكر - ليكون حجر الزاوية في رهان المعركة من أجل إثبات الوجود، وأحقية اقتسام النفوذ في معترك الثقافات، الأمر الذي يجعل المنابر الجامعية خير مؤهل، بل المرشح، الذي لا مناص منه للاضطلاع بمثل هذه المهام الجسام.

إن في منابر الفكر الحرة مخبر لفرز الطاقات، وشحن لعزائم الأفكار، وتأهب لتأجج الآراء النيرة لإنقاذ المسحوقين من الوقوع في مطلب مواجهة الآلات الكاسحة، التي لا تؤمن سوى بلغة الأرقام والمداخل والتوسع المستمر، فالآمال المنوطة بالجامعات تصبح مثل الحالات بمثابة القلاع

الأمامية التي منها يمكن طرح فرضية الحوار من منطلقات صحيحة كمعالجة الأمر الواقع بطرح البدائل وكشف المغالطات التي تكمن وراء طروحات في مجملها تريد أن تشرع لأحقية التفوق لمعسكر على حساب آخر، أو معسكر أحادي التصور والأهداف، بل تجعل منه الأمر الواقع الذي على البشرية أن تدب به وهي صاغرة في غياب حرية الاختيار الذي لا يمكن أن يكون إلا في حالات التكافؤ وتعادل المصالح المتبادلة.

فعلى البلدان المتخلفة أن تحدد هويتها أولاً، ومواقعها من الصراع ثانياً، أو أن تفرض حضورها بالغياب كأن تلتزم مواقعها وتعتمد على مردودية أفرادها، وثرواتها الطبيعية مهما كانت ضحالة الفوائد و الاكتفاء بها، متفادية بذلك التسابق والتصادم وهو أضعف الإيمان.<sup>(20)</sup>

وما يمكن قوله في الأخير إن الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية، ومركزاً للإشعاع الثقافي يعتبر التعليم وإعداد المتخصصين من أهم وظائفها الأساسية، و عائدها كبير وإيجابي بالنسبة للتنمية. ولكي يتم ربط التعليم الجامعي بخطة التنمية وتجعله يتغذى منها ويغذيها، فإنه يتطلب تخطيطاً على عدة مستويات، ويتضمن هذا التخطيط: الجانب الفيزيائي المادي والجانب المتعلق بالجهاز التدريسي والجانب المتعلق بالمناهج.<sup>(21)</sup>

الجانب الفيزيائي المادي:

ويقصد به توفر الأمكنة والتجهيزات لكافة طلاب الجامعات بحسب المستويات العالمية المقبولة في كل نوع من أنواع التدريس الجامعي، ولقد وجد بأن توفر الأبنية الحديثة ذات الهندسة المصممة خصيصاً لاحتياجات التدريس من الناحية الصحية كالإضاءة الكافية، والأمطار المكعبة من الهواء

اللازمة للطالب، ونسبة الخدمات بالمائة من الطلاب، وتوفر التجهيزات المخبرية، ووسائل المطالعة تجعل التدريس الجامعي ذا مردود "مرتفع"، وتساعد على خلق الجو الجامعي الذي يجب توفره للحصول على نتائج مرضية.

الجانب المتعلق بالجهاز التدريسي:

إن مسألة الجهاز التدريسي من الأهمية بحيث تفوق في أفضليتها ما ذكر سابقا؛ لأن تهيئة الجهاز التدريسي هو عبارة عن استثمارات طويلة الأجل، باهضة التكاليف.

إن تحديث التدريس في الجامعات وإدخال البحث العلمي، يوجب إعادة النظر في تكوين الجهاز التدريسي، وتطويره، ويتم ذلك عن طريق إجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسبة عدد الطلاب للأساتذة في مختلف الكليات والفروع، وفي مختلف مراحل الدراسة الجامعية. ومتى تم الوصول إلى معايير مقبولة في هذا المجال، أمكن تحديد النقص في الجهاز التدريسي الواجب تداركه، بقصد ترميم الجهاز القائم، وتوسيعه، للوفاء بمتطلبات التحديث، ولتأمين متطلبات التوسع الجامعي حسب النسب المقررة.

إن تمثيل القطاعات الاقتصادية المستفيدة من خريجي الكليات، والمعاهد الجامعية في مجالس إدارات هذه الكليات المؤلفة من الجهاز التدريسي، سيخلق المجال لتمتين الصلة بين هذه القطاعات وبين الكليات المعنية، ويجعل هذه الكليات على إطلاع مستمر على مشاكل الصناعة، والبحث في طرق معالجتها وحلها.

كما يستحسن أن تمثل بعض الكليات ذات الاختصاص في مجالس إدارة المؤسسات الصناعية لتكون الصلة ثنائية، ومتبادلة.

ولكي يبقى الجهاز التدريسي على إطلاع على التطورات الحديثة في مجال العلوم، وتطبيقاتها التكنولوجية، لابد من إيفاد أعضاء هذا الجهاز في منح إطلاعية وتدريبية يستفيد منها معظم أعضاء الجهاز التدريسي، كذلك لابد من تمتين الصلات بين الكليات المتشابهة في بلدان مختلفة عن طريق الأساتذة الزائرين، والمراسلات، وعقد المؤتمرات العلمية شرط تقديم إنتاج علمي جديد كل سنتين على الأقل، يبحث هذا الإنتاج في ناحية متخصصة من العلوم، على أن يراعي في هذا الإنتاج، إدخال الجانب العلمي ما أمكن في تحضيره، لكي يمكن الاستفادة منه في التطبيق العلمي، وأن يكون مستقى ما أمكن من الظروف الموضوعية المحلية للقطر، وبذلك يستطيع الجهاز التدريسي أن يلم بمختلف مشاكل التنمية التي تعاني منها البلاد، ويشارك باقتراح الحلول لإزالتها، ويتخذها كخلفية يعود إليها في إيضاح أمثلته أثناء التدريس.

ويجب كذلك أن يراعى في تجنيد هذا الجهاز التسلسل الوظيفي... لكي يشكل هذا الجهاز لنفسه تقاليد أصيلة تبعده عن الفوضى والتدهور، والتعرض للنكسات، وتسخيرها ليكون أداة لتطوير العلم وخدمة المجتمع، لا مكان لتجارب أنصاف المتعلمين وأدعياء العلم.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن معرفة اللغات الأجنبية ضرورية وأساسية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية، فمخزون المعرفة المتكديس في البشرية مدونا في الدرجة الأولى باللغات الرئيسية الثلاث: الإنجليزية، الفرنسية والروسية، ومهما بلغت الجهود في حقل الترجمة فإنه لا يمكن أن يُنقل إلا جزء يسير من هذا التراث، وتلك المنشورات في كل من الفروع

العلمية التي تدرس في الجامعة، علما بأن الخطوات السريعة التي تقفزها الثورة العلمية والتقنية خلقت وضعا لا يتم فيه نشر وتوزيع وتبادل معظم المكتشفات العلمية الحديثة عن طريق الكتب، وإنما عن طريق المجالات العلمية، ولذا فإن معرفة اللغات الثلاث بات أمرا ضروريا، وملحا لكي يبقى أفراد الهيئة التعليمية على إطلاع دائم بما يجري في العالم حولهم. هذا بغض النظر على معرفة لغتين أو ثلاثة لدى أعضاء الهيئة التدريسية الناشئين يمكن من دعوة الأساتذة الزائرين الأجانب للقيام بالتعليم عن بعد، ويمكن رفع عدد أعضاء الهيئة التدريسية من الشبان إلى المستوى المطلوب دون الحاجة لإيفادهم للخارج لمدة طويلة نسبيا.

ومن المفيد أيضا الإشارة إلى أن مصلحة الجامعة في بعض الأحيان أن تتعاقد مع شخصيات علمية عملها الرئيسي خارج الجامعة لتستفيد من خبراتها، ويستحسن أن يتم ذلك في مجال الدراسات العليا، ومواد الاختصاص التي تندر فيها الكفاءات.

إن كفاءة المدرس أمر ذو أهمية كبرى في التأهيل الناجح للتقنيين، ولذا يجب أن يكون هؤلاء المدرسون من ذوي الخبرة العلمية المتينة في موضوعات اختصاصهم ويرجح أن يكونوا قد شغلوا من قبل مناصب صناعية، وليس من الضروري أن تعطى المؤهلات الأكاديمية العالية كالمجستير والدكتوراه أهمية زائدة.

الجانب المتعلق بالمناهج:

يكاد يكون إصلاح المناهج، وتطويرها الخطوة الأولى التي يمكن اتخاذها في الأجل القصير لربط التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية، بعكس العاملين السابقين الذكر، والذين يحتاجان إلى وقت طويل لتحقيقها.

وإصلاح المناهج يجب أن يتم بعد إجراء دراسات واسعة عن البرامج المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية، والبحث في إمكانية إدخال المناهج الجديدة في الكليات، وملاءمتها لظروف وأوضاع القطر الاقتصادية والاجتماعية، وقابلية تطبيقها، ومدى الاستفادة منها في خدمة أغراض التنمية، ويجب أن يتخذ التدريس في الجامعات طابعا علميا يسهله دخول الأساتذة أنفسهم في تماس مستمر مع حياة القطر.

## مواش مراجع

- 1- عبد الله حمادي: مساءلات في الفكر والأدب (محاضرات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، صص 312-313.
- 2- المرجع السابق، ص. 313.
- 3- فضيل دليو وآخرون: الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد الأول، 1995، ص. 203.
- 4- زهير جو يجاتي: تصوراتنا في ربط التعليم الجامعي والعالي مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر، المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي، دمشق، من 28 إلى 31 آب 1971، الكتاب الثاني، مطبوعات المجلس الأعلى للعلوم، مطبعة جامعة دمشق، 1971، ص. 153.
- 5- عبد الله حمادي: مرجع سابق، ص. 314.
- 6- فضيل دليو وآخرون: مرجع سابق، ص. 203.
- 7- سعادة مولود و فضيل دليو: علاقة الجامعة بالمحيط من خلال بعض النماذج التقويمية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 02، سبتمبر 1999، مجلة دورية تصدر عن معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، ص. 78.
- 8- رابح لونيبي: البديل الحضاري، دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا، دار المعرفة الجزائر، 1998، ص. 112.
- 9- عبد الوهاب بوكروح: فاروق الباز رئيس مركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن يحذر من تفاقم الهوة أكثر - إسرائيل تنفق 4% من ميزانيتها

- للبحث العلمي مقابل 0.02% لكل الدول العربية، الشروق اليومي 994 ، العدد 1614، الأحد 19 فيفري 2006، ص.24
- 10- فيصل يونس : في العلوم الاجتماعية : أكثر من أزمة ، مجلة العربي، مطابع الشروق ، القاهرة، العدد 568، مارس 2006، ص.148
- 11- رشيد. ف: جامعاتنا... فاشلة ، الشروق اليومي، العدد 1494، الثلاثاء 27 سبتمبر 2005، ص.23
- 12- رابح لونيبي: مرجع سابق ، ص ص 112-113
- 13- المرجع السابق، ص.113
- 14-- المرجع السابق، ص ص 113-114
- 15- فيصل يونس : مرجع سابق ، ص.151
- 16- أحمد شوقي: إشكاليات وتحديات: نظرة عامة ، مجلة العربي (شهرية)، مطابع الشروق القاهرة العدد 568، مارس 2006، ص.140
- 17-1- سليمان إبراهيم العسكري: المناخ العلمي ، العربي العلمي ، مطابع الشروق ، القاهرة العدد 10، مارس 2006، ص.03
- 18- عبد الوهاب بوكروح: مرجع سابق ، ص.24
- 19- عبد الله حمادي: مرجع سابق ، ص ص 314-315.
- 20- المرجع السابق، ص ص 315-316.
- 21- زهير جو يجاتي : مرجع سابق ، ص ص 157-161.